



شركة دار الأمان للتمويل الإسلامي ش.م.ع

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

لشركة دار الأمان للتمويل الإسلامي المنعقد في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الإثنين الموافق 2025/08/18

عملاً بأحكام المادة رقم 172 من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، عقدت الهيئة العامة لشركة دار الأمان للتمويل الإسلامي ش.م.ع اجتماع غير عادي في تمام الساعة 1:00 من ظهر يوم الإثنين الموافق 2025\08\18 وذلك بواسطة وسيلة الاتصال المرئي والإلكتروني (تقنية Zoom).

ترأس جلسة الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد محمد أحمد موسى العزب وقد رحب بالمساهمين الحضور وأعضاء مجلس الإدارة وبمندوب عطوفة مراقب عام الشركات الأستاذ فارس شاهين وممثل المستشار القانوني السادة دجاني ومشاركوه الأستاذة إيناس عكاش وممثل مدققي حسابات الشركة السادة سمان وشركاه السيد سامر سالم وإدارة الشركة.

كما وأعلن رئيس الجلسة بأن الشركة تقيدت بكافة الاجراءات القانونية لإنعقاد الاجتماع، حيث حضر هذا الاجتماع 8 مساهمين من أصل 1118 مساهماً يحملون 3,521,295 سهم/دينار بالأصالة و 3,140,054 سهم/دينار بالوكالة أي بما مجموعه 6,661,349 سهم/دينار من أصل أسهم رأسمال الشركة المدفوع بالكامل والبالغ 8 مليون سهم/دينار وهو ما يشكل 83.267 بالمائة ، كما حضر الاجتماع ستة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل سبعة أعضاء وبذلك يكون النصاب متحققاً من خلال وسائل الاتصال المرئي والإلكتروني وأضاف رئيس الجلسة بأنه قد تم الإعلان عن موعد الاجتماع بالنشر في الصحف الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة وحسب أحكام القانون وبذلك يكون الاجتماع قانونياً وتعتبر جميع القرارات الصادرة عنه قانونية وملزمة لجميع المساهمين بمن فيهم أولئك الذين لم يحضرو الاجتماع.

شكر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات الاستاذ فارس شاهين رئيس الجلسة والسادة الحضور على ترحيبهم وقد إستفسر من رئيس الجلسة هل قمتم بالإجراءات وفق أحكام القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه؛ فأجاب رئيس الجلسة بنعم وطلب تعيين كاتب للجلسة وإثنين لفرز الاصوات إذا لزم الامر والبدء بمناقشة جدول الأعمال.

قرر رئيس الجلسة تعيين السيد نبيل مزق كاتباً للجلسة وإثنين لفرز الأصوات وهما السيد محمد غانم والسيد إيهاب الهيموني إستناداً لأحكام المادة 181 من قانون الشركات.

ثم بدأت الهيئة العامة غير العادية في النظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال حسب تسلسل ورودها وعلى النحو التالي:

- التصويت على إعادة جزء من رأس المال فائض عن الحاجة وبمبلغ 3,000,000 دينار عن طريق تخفيض رأس المال ليصبح 5,000,000 سهم/دينار بدلاً من 8,000,000 سهم/دينار.
- الموافقة على تعديل عقد ونظام الشركة وفقاً لقرار الهيئة العامة.
- تفويض مجلس الإدارة للسير بالإجراءات لدى الجهات المعنية وذلك لتنفيذ قرار الهيئة العامة.

وقد إستفسر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات من رئيس الجلسة فيما إذا وردت أي أسئلة من قبل أي مساهمين يملكون أقل من 10 % من رأس مال الشركة فأجاب بعدم ورود أي أسئلة.

وتم توجيه عدد من الأسئلة من قبل مندوب عطوفة مراقب عام الشركات الأستاذ فارس شاهين وهي كما يلي:

1- هل الوضع المالي للشركة يشير إلى وجود فائض عن الحاجة حتى تتمكن الشركة من إعادة جزء من رأس المال وبمبلغ 3 ملايين دينار إلى مساهمي الشركة؟

فأجاب رئيس الجلسة الأستاذ محمد أحمد العزب أن هذا صحيح وأن السيولة المالية متوفرة لذلك لدى حسابات الشركة في عدد من البنوك

المختلفة.



2- هل تمت موافقة البنك المركزي على هذا الإجراء؟

فأجاب رئيس الجلسة الأستاذ محمد أحمد العزب أنه لا زال ملف شركتنا تحت الدراسة لديهم وقد قمنا بتقديم كافة الوثائق المطلوبة لتوفيق أوضاع شركتنا لدى البنك المركزي ضمن المدد الزمنية المقررة وفقاً لتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص، وعليه؛ فإننا لا زلنا بانتظار حصولنا على الترخيص اللازم إسوة بباقي شركات التمويل.

وهنا يستفسر المساهم محمد طه الحراشنة من رئيس الجلسة عن موعد التوزيع هل سيتم مباشرة أم بعد إستكمال موافقات تخفيض رأس المال فأجاب رئيس الجلسة أن التوزيع سيتم بعد إستكمال متطلبات تخفيض رأس المال لدى كل من دائرة مراقبة الشركات وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية وسيكون هناك قرار من مجلس الإدارة لغايات التوزيع وقد أكد مندوب عطوفة مراقب الشركات على صحة ذلك. كذلك إستفسر المساهم محمد الحراشنة من رئيس الجلسة عن من هو المساهم المستحق لإعادة التوزيع وهل يوجد تاريخ لمستحقي السهم وبهذا الخصوص أجاب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أنه يوجد إجراءات متبعة بهذا الخصوص لدى مراقبة الشركات والحصول على موافقة معالي الوزير وبالتالي يتم إستكمال الاجراءات القانونية لدى هيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية وبالتالي فإن مركز إيداع الأوراق المالية سيكون حريص على تحديد تاريخ التوزيع ومن هو المساهم الذي يستحق التوزيع ويمكن توجيه هذا السؤال الى تلك الجهات المختصة. وبعد المداولة والمناقشات في المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، فقد قررت الهيئة العامة غير العادية ما يلي:

- 1- التصويت بإجماع الحضور 100% بالموافقة على إعادة جزء من رأس المال نقد فائض عن الحاجة وبمبلغ 3,000,000 دينار عن طريق تخفيض رأس المال ليصبح 5,000,000 سهم/ دينار بدلاً من 8,000,000 سهم/ دينار، وعليه؛ فإن القرار بالموافقة يصبح نافذ.
- 2- التصويت بإجماع الحضور 100% بالموافقة على تعديل عقد ونظام الشركة وفقاً لقرار الهيئة العامة ليصبح رأس مال الشركة المصرح والمكتتب به والمدفوع 5,000,000 سهم / دينار وعليه؛ فإن القرار بالموافقة نافذ.
- 3- التصويت بإجماع الحضور 100% بالموافقة على تفويض مجلس الإدارة للسير بالإجراءات لدى الجهات المعنية وذلك لتنفيذ قرارات الهيئة العامة أعلاه وعليه؛ فإن القرار بالموافقة نافذ.

ولما لم يكن هناك أي أمور أخرى للبحث فقد رفعت الهيئة العامة جلستها في الساعة 1:25 من بعد ظهر اليوم المذكور، وقد شكر السيد رئيس الجلسة جميع الحاضرين لتكرمهم بالحضور لهذا الإجتماع.

وحيث أنه تم مناقشة جميع الأمور المدرجة على جدول الأعمال فقد أعلن الرئيس إختتام الاجتماع ويصادق رئيس الجلسة وكاتب الجلسة على صحة وقائع الإجتماع وعلى إنعقاده بشكل قانوني.

أ. محمد أحمد العزب
رئيس الجلسة

أ. فارس شاهين
مندوب عطوفة مراقب الشركات

أ. نبيل محمد محرق
كاتب الجلسة

دائرة مراقبة الشركات
دفعت رسوم حضور اجتماع
غير عادي
بتاريخ 19-08-2025
بموجب وصل إلكتروني ٥٨١٨٨٠١